

Distr.: General
10 October 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٣٤ (أ) من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشاطركم بعض الأفكار على سبيل متابعة الجلسة التي عقدها مجلس الأمن في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بشأن ملف الأسلحة الكيميائية السورية. لقد أثبتت المناقشة التي دارت في الجلسة، مرة أخرى، أن جميع أعضاء المجلس يدينون بقوة استعمال الأسلحة الكيميائية أيا كان نوعها وأيا كان مستعملها، ويعتقدون أنه ينبغي تحديد المسؤولين عن استعمالها ومحاسبتهم. ولقد كان ذلك على وجه التحديد هو الغرض من إنشاء بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وآلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولقد أعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن تأييدهم لما اتسم به التحقيق في الأحداث المزعومة التي وقعت في سورية من استقلال ونزاهة وكفاءة مهنية وموضوعية. ومن جهة أخرى، هناك بعض الأسئلة المشروعة التي أثارها بعض الوفود، وخاصة فيما يتعلق بما ذكر عن خان شيخون (محافظة إدلب) في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

ففي خلال الفترة من نيسان/أبريل حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، أجرت بعثة التحقيق تحقيقاً في الحادث الكيميائي الذي وقع في خان شيخون دون أن تقوم بزيارة للموقع. ولم تتقيد بعثة تقصي الحقائق بدقة بالمبدأ الأساسي لتسلسل المسؤوليات، وقامت باستخلاص استنتاجاتها عن طريق إجراء مقابلات مع بعض الشهود الذين لم يتأكد مطلقاً على نحو موثوق به أنهم كانوا موجودين في الموقع في ٤ نيسان/أبريل. وقد فضلت البعثة الذهاب إلى قاعدة الشعيرات الجوية حيثما زعمت التقارير مراراً أنه يتم تخزين غاز السارين الذي استخدم في خان شيخون. وقد أبلغنا في غضون جلسة مجلس الأمن بأنه كان أمام البعثة فرصة لزيارة موقع الحادث في خان شيخون. وأعطت الجماعات المسلحة التي تسيطر على الموقع جميع الضمانات الأمنية، ولكن البعثة لم تغتنم هذه الفرصة لأسباب لم يتم توضيحها.



وألية التحقيق المشتركة بين لديها الفرصة الآن لتجنب تكرار الأخطاء التي ارتكبتها بعثة تقصي الحقائق إذ أنها تعد العدة لإرسال فريقها إلى قاعدة الشعيرات الجوية بناء على دعوة من الحكومة السورية. وإننا نعتقد أن من مصلحتنا المشتركة أن تكون هذه الزيارة مثمرة وأن تفضي إلى تحديد وقائع وبيانات دقيقة. ذلك أن أحد الأغراض الرئيسية لهذا الفحص ينبغي أن يتمثل في تحديد ما إذا كان غاز السارين جرى تخزينه في القاعدة الجوية.

ولا يقل أهمية عن ذلك بالنسبة لآلية التحقيق المشتركة أن تبذل قصاراها من أجل زيارة موقع الحادث الذي وقع في خان شيخون، ترقبا للوضع الأمني، الذي ندرك الآن أنه يمكن التوصل إلى حل بشأنه.

وإذ نتطلع إلى التقرير النهائي لآلية التحقيق، فإننا نعرب عن أملنا في أن تتمكن من التقييد الصارم بمنهجية ملائمة، وأن تتجنب التوصل إلى استنتاجات متسرعة ولا أساس لها من الصحة وتكون مدعومة بالأدلة القوية والمبررات الشاملة والتفصيلية. ذلك أن جميع القرائن والسيناريوهات الممكنة لا بد من دراستها بدقة. وإننا نتوقع أن يتم تقديم جميع المعلومات الضرورية في التقرير المتعلق بجمع الأدلة وأماكن تجميعها وما تكشف عنه من مدلولات. ومن الأهمية بمكان أنه ينبغي مراعاة الافتراض المبدئي المتعلق بالبراءة أثناء التحقيق. ذلك أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي مكان لإصدار أحكام مسبقة أيا كان نوعها.

وأرجو أن تجدوا طي هذا ورقة غير رسمية تتضمن بعض التقييمات الروسية للتحقيق الذي أجرته بعثة تقصي الحقائق (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٤ (أ)، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

ورقة غير رسمية

تقوم آلية التحقيق المشتركة بدراسة الظروف المتعلقة باثنين من الحوادث الكيميائية التي وقعت في سورية بغرض تحديد مرتكبيهما. وقد وقع أحدهما في خان شيخون، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ونري من الضروري، أولاً، أن نشير إلى بعض الانتكاسات في نشاط بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغرض مساعدة الآلية على تجنب حدوث أخطاء البعثة.

ويكمن العيب الأساسي في عمل بعثة تقصي الحقائق في عدم الامتثال للمبدأ الرئيسي المتعلق بتسلسل المسؤوليات لغرض الحفاظ على سلامة الأدلة المادية. فليس هناك ما يؤكد أن الأدلة المادية التي حصل عليها موظفو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لها أي علاقة بحادث خان شيخون. وقد تم انتقاء معظم الشهود من قبل جماعات المعارضة والمنظمات ذات الصلة.

وهناك عيب آخر خطير يتمثل في أن البعثة تجري تحقيقاتها عن بعد دون أن تقوم بزيارة موقع الحادث. وعلى وجه الخصوص، ليس هناك مبرر لرفض زيارة خان شيخون والقاعدة الجوية في الشعيرات حيث يتم، حسبما زعم البعض، تخزين غاز السارين أو عنصراً شبيهاً بالسارين الذي تم استخدامه في خان شيخون. وقد كفلت السلطات السورية الوصول الحر والأمن لموظفي المنظمة إلى هذا المرفق. كما أن الحالة الأمنية، كما نعلم الآن، تسمح أيضاً بزيارة خان شيخون.

وقد توصلت بعثة تقصي الحقائق إلى أن السارين أو مادة شبيهة قد استخدمت في حادث خان شيخون، غير أنه ليس هناك دليل على أنه تم حدوث إسقاط جوي على المنطقة. ولا تكشف الصور أو شرائط الفيديو العديدة المتوافرة عن وجود ولو شظية واحدة. وفي الوقت نفسه، يمكن ملاحظة شيء أشبه بالقطع المعدنية المضغوطة في الحفرة التي تسبب فيها الانفجار، لكنه لا أثر لسقوط قنبلة جوية.

وما تقوم به بعثة تقصي الحقائق من عمل لا يمكن وصفه بأنه عمل راسخ ومتكامل. وسوف تأخذ آلية التحقيق المشتركة في الاعتبار الاستنتاجات التي يخلص إليها تقرير بعثة تقصي الحقائق ولكن بعد تمحيصها بدقة. وهناك العديد من الأسئلة الأخرى الموجهة إلى البعثة فيما يتعلق بطرائق عملها، ووسائل جمعها للأدلة، فضلاً عما توصلت إليه من استنتاجات، والتي تظل دوناً رد أو معالجة. وسوف يتعين على آلية التحقيق المشتركة أن تعتمد على تحقيقاتها الخاصة بمصادر المعلومات وأن تجمع أدلة إضافية على نحو ما تنص عليه الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥).

ويحدونا الأمل في أن تساعد بعض التوصيات آلية التحقيق المشتركة على إجراء تحقيق شامل وموضوعي ومتخصص بما يتيح تحديد المسؤولين استناداً إلى قرائن لا يمكن إنكارها:

١ - ثمة حاجة إلى النظر في جميع الخيوط بدون استثناء، بما في ذلك الطابع المحلي لأي حادثة كيميائية.

٢ - وينبغي إيلاء اهتمام أوثق إلى توضيح المسألة الرئيسية المتعلقة بكيفية استخدام عنصر السارين أو عنصر مشابه. فبدون هذا التوضيح، سيكون من المستحيل تحديد المسؤولين.

٣ - على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٧ من القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، ينبغي لآلية التحقيق المشتركة أن تسد الثغرات الواضحة في التحقيق الذي أجرته بعثة تقصي الحقائق. وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي لخبراء الآلية المشتركة زيارة قاعدة الشعيرات الجوية وتحليل العينات، وهو العمل الذي لن يتسنى بدونه تحديد ما إذا كان عنصر السارين مخزناً هناك.

٤ - وفقاً للمعلومات المتاحة، فإن الحفرة رصفت بالأسفلت في منتصف شهر نيسان/أبريل، الأمر الذي بدا أنه عمل متعمد لإخفاء الدليل المادي. وينبغي لخبراء الآلية أن يدرسوا بعناية الصور وأشرطة الفيديو لكي يحددوا طبيعة الحفرة.

وقد خلص المتخصصون الروس إلى أن حجم الحفرة وطبيعتها الجغرافية وكذلك اتجاه منحنيات الأسفلت حولها (داخليا وخارجيا) تشير إن أن حاوية معبأة بغاز السارين أو مادة مشابهة قد تم تفجيرها على سطح الموقع. وعلى الأرجح، فإن جهاز تفجير مرتجلا وضع على الأسفلت في حين لم تكن الحاوية المحتوية على غاز السارين أو المادة المشابهة لا تحمل أكثر من لتر أو لترين من الغاز السام.

وقد كتب كل من ت. بوستول الأستاذ السابق بمعهد ماساشوستس، و س. ريتز، الموظف السابق في لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش مقالات عن الحادث يجدر الاطلاع عليها.

٥ - إلى جانب قيام الآلية بدراسة النظرية المتعلقة بحادث تفجير من قنبلة جوية، فإن على خبراء الآلية أن يوضحوا السر في أن الصور وشرائط الفيديو لم تبين وجود أي شظايا أو بقايا.

٦ - وما يلزم على وجه التحديد إثباته بالأدلة هو تفسير السبب في أن الأطفال الموجودين في الصور، الذين يزعم أنهم عانوا من الحادث، قد اتسعت حدقات عيونهم، في حين أن هذه الحدقات من المفترض أنها تنقلص لدى التعرض لغاز السارين.

ومن السهل العثور على العديد من أوجه التباين الأخرى، وعلى وجه الخصوص المنسوبة لأحد أطباء منظمة [سويدية] غير حكومية، "تعمل في مجال حقوق الإنسان".

ومن ثم، فإن هناك أسباباً جديدة تدعو إلى الافتراض بأن قدراً كبيراً من الأدلة جرى تليفه وأن بعضها تمت إزالته بصورة متسارعة لعرقلة إجراء تحقيق موثوق به.

٧ - بغية تحديد الضالعين في الحادث، هناك حاجة إلى جمع المعلومات من مصادر بديلة عن طريق الاستعانة بمهارات الاستجواب، وخاصة في مجال الطب الشرعي، ومكافحة الإرهاب.

٨ - ونعتقد أنه ينبغي لآلية التحقيق المشتركة أن تمحص بدقة المعلومات المتعلقة بالتحضير لهجمات كيميائية من جانب الإرهابيين، والتي ما فتئت سورية تبعث بها إلى مجلس الأمن بصورة منتظمة. كما ينبغي دراسة كل الخيوط الممكنة من أجل تحديد كيفية وصول المواد الكيميائية السامة وسلاتها إلى سورية، وكذلك كيفية تحليل هذه المواد والجهات القائمة بذلك.